

Distr.: General  
4 October 2021  
Arabic  
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 75 (أ) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية  
ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك  
المساعدة الاقتصادية الخاصة: تعزيز تنسيق المساعدة  
الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

## التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 124/75 الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تحسين سبل التصدي للكوارث الطبيعية على الصعيد الدولي، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية في دورتها السادسة والسبعين. ويقدم التقرير لمحة عامة عن التقدم المحرز ويوجز الاتجاهات والتحديات والمسائل المواضيعية ذات الصلة. ويختتم التقرير بتقديم توصيات لإجراء المزيد من التحسينات. وتمتد الفترة المشمولة بالتقرير من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.



الرجاء إعادة استعمال الورق



## أولاً - استعراض أحداث العام

### ألف - بيانات الكوارث واتجاهاتها لعام 2020

1 - كان العقد الماضي الأكثر دفئاً على الإطلاق، وكان عام 2020 ثالث أكثر الأعوام احتراراً على الإطلاق<sup>(1)</sup>. وتسببت الأعاصير المدارية الشديدة والرياح الموسمية وموجات الجفاف الأكثر تواتراً والأطول أمداً وتدميراً في إزهاق الأرواح وفقدان سبل العيش والتشرد وأعاق التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأرخت الكوارث بوطأتها على أشد الفئات ضعفاً أكثر من غيرها، بما يشمل النساء والفتيات، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمشردين، والفقراء والمهمشين، والأشخاص الذين يعيشون في الدول الجزرية الصغيرة النامية وفي بلدان تعاني من نزاعات طويلة الأمد. وعلى نطاق العالم، أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تفاقم الهشاشة تجاه الكوارث، وأضافت درجة من التعقيد إلى جهود التأهب والاستجابة، وعززت الحاجة الملحة إلى تغيير جذري في تحليل الأخطار المتعددة والإنذار المبكر، والوقاية من المخاطر النظمية والحد منها، والتأهب والعمل الاستباقي.

2 - وتشكل أزمة المناخ تهديداً وجودياً للبشرية، ولا سيما لبعض الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتشكل هذه الأزمة محركاً رئيسياً لتنامي الاحتياجات الإنسانية التي زادت بأكثر من الضعف على مدى العقد الماضي. ومن المتوقع أن يزداد هذا الاتجاه حدة مع تعاظم تواتر وشدة الكوارث المناخية المفاجئة والبطيئة الحدوث التي تُثَمِّر سبل العيش، وتقوّض القدرة على الصمود، وتدفع إلى التشرد، وتقوّض انعدام الأمن الغذائي والمائي، وتؤدي إلى استفحال أوجه عدم المساواة القائمة من قبل، وتتقاطع مع عوامل أخرى مسببة للهشاشة وعدم الاستقرار والنزاع. ولقد حُدِّت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، في أحدث تقرير لها، من الحجم غير المسبوق للتغيرات الأخيرة التي طرأت على النظام المناخي والخطر الوشيك المتمثل في تجاوز عتبة الاحترار العالمي البالغة 1,5 درجة مئوية. وتوقعت تزايد موجات الحر وهطول الأمطار والفيضانات المرتبطة بها، وحدثت موجات جفاف وأعاصير مدارية أكثر حدة، واستمرار ارتفاع مستوى سطح البحر الذي يؤثر على الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمعات الساحلية وغيرها من التغيرات العالمية والإقليمية<sup>(2)</sup>. وبالتالي، فإن أزمة المناخ ستعرض ملايين الأشخاص الآخرين لخطر الكوارث، وتُضخِّم آثار هذه الكوارث على أشد الفئات ضعفاً، وقد تهدد ما يُقدَّر بنحو 100 مليون شخص بالوقوع في براثن الفقر بحلول عام 2030<sup>(3)</sup>. وما لم تتخذ إجراءات مناخية فورية، قد يزيد عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية بسبب الكوارث المتصلة بالمناخ إلى أكثر من 200 مليون شخص بحلول عام 2050، وقد تزيد احتياجات تمويل الاستجابة ذات الصلة إلى 20 بليون دولار سنوياً بحلول عام 2030<sup>(4)</sup>.

(1) World Meteorological Organization (WMO), *WMO Statement on the State of the Global Climate in 2020* (Geneva, 2021).

(2) Intergovernmental Panel on Climate Change, *Climate Change 2021: The Physical Science Basis – Contribution of Working Group I to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*.

(3) Intergovernmental Panel on Climate Change, *Special Report: Global Warming of 1.5°C* (2018).

(4) International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, “The cost of doing nothing: the humanitarian price of climate change and how it can be avoided” (Geneva, 2019).

3 - وفي عام 2020، سجّل مركز أبحاث الأوبئة الناجمة عن الكوارث 390 كارثة طالت 100 مليون شخص وتسببت في وفاة 15 071 شخصا، وألحقت أضرارا بلغت قيمتها 172,4 بليون دولار<sup>(5)</sup>. وكانت آسيا أكثر القارات تضرراً، حيث استأثرت بنسبة 41 في المائة من إجمالي عدد الكوارث وبنسبة 64 في المائة من مجموع عدد الأشخاص المتضررين على الصعيد العالمي. وبالمقارنة مع العقدين السابقين (2000-2019)، كان عام 2020 أعلى من المتوسط السنوي من حيث الأحداث المسجلة (368) والخسائر الاقتصادية (151,6 بليون دولار). وكان عدد الوفيات والأشخاص المتضررين أقل مقارنة بالمتوسطين السنويين (61 709 و 201,3 مليون شخص، على التوالي)، وهو ما يعزى بقدر كبير إلى عدم وقوع كوارث ضخمة. وكانت الفيضانات أكثر الكوارث شيوعاً (201 حادث)، في حين ألحقت العواصف الأضرار بأكثر عدد من الناس (45,5 مليون نسمة) وتسببت في أعلى مستوى من الخسائر الاقتصادية (92,7 بليون دولار). وبالمقارنة مع المتوسطات السنوية، زاد عدد حوادث الفيضانات بنسبة 23 في المائة، ووقعت وفيات أكثر بسبب الفيضانات بنسبة 18 في المائة، وعواصف أكثر بنسبة 26 في المائة<sup>(6)</sup>. وفي الفترة بين عام 1970 وعام 2019، زادت الكوارث المرتبطة بالطقس بنحو خمسة أضعاف والخسائر الاقتصادية ذات الصلة سبعة أضعاف، بمتوسط بلغ 202 مليون دولار يومياً، في حين انخفضت الوفيات ثلاثة أضعاف، ويرجع ذلك بقدر كبير إلى تحسن نظم الإنذار المبكر<sup>(7)</sup>.

4 - وتسببت الكوارث في حدوث ما يُقدَّر بنحو 30,7 مليون حالة جديدة من التشريد الداخلي في 145 بلداً وإقليماً في عام 2020، وهو أعلى رقم سُجِّل في السنوات العشر الأخيرة. وتسببت الكوارث المتصلة بالطقس في أكثر من 98 في المائة من حالات التشريد هذه، وحدث معظمها في آسيا. ويُقدَّر بأن 7 ملايين شخص في 104 بلدان وأقاليم سيظلون مشرّدين بسبب الكوارث في نهاية عام 2021<sup>(8)</sup>.

5 - وكانت الظواهر الجوية القصوى السبب الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي الحاد<sup>(9)</sup> الذي تعرّض له 15,7 مليون شخص في 15 بلداً، ولا سيما في جميع أنحاء أفريقيا وأمريكا الوسطى والشرق الأوسط وجنوب آسيا، وفي سياقات أخرى كثيرة أدت هذه الظواهر إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات والآثار الاقتصادية للجائحة، التي كانت الأسباب الرئيسية للآزمات الغذائية بالنسبة إلى 99,1 مليون شخص و 40,5 مليون شخص، على التوالي، في عام 2020<sup>(10)</sup>.

(5) Centre for Research on the Epidemiology of Disasters, Emergency Events Database (الشبكي التالي: <https://public.emdat.be/>).

(6) Centre for Research on the Epidemiology of Disasters and United Nations Office for Disaster Risk Reduction, "2020: the non-COVID year in disasters" (Brussels, 2021).

(7) WMO, *WMO Atlas of Mortality and Economic Losses from Weather, Climate and Water Extremes* (1970–2019) (Geneva, 2021).

(8) Internal Displacement Monitoring Centre, *Global Report on Internal Displacement* (Geneva, 2021). ونظراً لندرة البيانات، التقديرات تحفظية بالنسبة إلى عدد الأشخاص الذين شرّدتهم الكوارث الطبيعية الحدوث وعدد الأشخاص الذين ظلوا مشرّدين في نهاية عام 2020.

(9) Integrated Food Security Phase Classification (IPC) and Cadre harmonisé (CH) Phase 3 or above.

(10) Food Security Information Network, *2021 Global Report on Food Crises: Joint Analysis for Better Decisions* (Rome, 2021).

## باء - لمحة عامة عن الكوارث المرتبطة بالأخطار الطبيعية في عام 2020

6 - تسببت الأخطار الطبيعية في خسائر فادحة في جميع أنحاء أفريقيا. وأثرت الفيضانات والانهيالات الأرضية على 7 ملايين شخص وتسببت في وفاة 1 300 شخص، وهو أعلى رقم منذ عام 2006. وتأثرت منطقة شرق أفريقيا بأعلى مستويات من الأمطار منذ 40 عاما. ففي الصومال، تضرر من الفيضانات 1,6 مليون شخص، الأمر الذي أدى إلى مقتل 35 شخصا وتشريد 900 000. وفي إثيوبيا، تضرر من الفيضانات والانهيالات الأرضية 1,1 مليون شخص وتشرد 340 000 شخص. وفي جنوب السودان، تضرر أكثر من مليون شخص من الفيضانات، حيث تشرد 500 000 شخص، ومن السنة الثانية على التوالي من الفيضانات الشديدة التي أدت إلى تفاقم المستويات القصوى من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والتشريد. وفي السودان، تضرر قرابة 900 000 شخص من أسوأ فيضان حدث منذ عقود، ألحق أضرارا بالمنازل وتسبب في فقدان سبل العيش والإنتاج الزراعي. وفي بوروندي، دمّرت الفيضانات والانهيالات الأرضية في أكثر من نصف مقاطعات البلد المنازل والمحاصيل والبنى التحتية. وأدت الفيضانات إلى تشريد ما يُقدَّر بنحو 632 000 شخص في النيجر وتضرر 388 000 شخص في تشاد.

7 - وتضرر من موجات الجفاف ما مجموعه 13,4 مليون شخص في جميع أنحاء منطقة الساحل، ولا سيما في بوركينا فاسو ومالي والنيجر. وظل الجنوب الأفريقي متأثرا بالجفاف المستمر الذي بدأ في عام 2018، ومن جملة من تضرروا به 1,3 مليون شخص في مدغشقر و 2,7 مليون شخص في موزامبيق و 766 ألف شخص في ليسوتو. وألحق إعصار غاتي الذي يُقدَّر بأنه أقوى عاصفة ضربت الصومال على الإطلاق، أضرارا بأكثر من 120 000 شخص، وشرد 42 000 شخص، وهيا الظروف المؤاتية لتكاثر الجراد الصحراوي مما أسفر عن تفاقم أسوأ حالة لانتشاره منذ عقود. وفي كانون الأول/ديسمبر، تضرر من العاصفة المدارية شالان 96 000 شخص في زمبابوي ومدغشقر وموزامبيق.

8 - وتأثرت آسيا والمحيط الهادئ بشدة بالأعاصير المدارية والفيضانات الموسمية. فقد لحقت أضرار جسيمة بالفلبين وفييت نام وكمبوديا من جراء الفيضانات، والعواصف العاتية، والانهيالات الأرضية، والأضرار بفعل الرياح بسبب سلسلة من الأعاصير المدارية. وفي الفلبين، تضرر من التيفون غوني 3,3 ملايين شخص وشرد 1,2 مليون شخص، في حين تضرر من التيفون فامكو 5,2 ملايين شخص وشرد 1,5 مليون شخص. وفي فييت نام، تضرر 2,2 مليون شخص من العواصف والفيضانات والانهيالات الأرضية المتعاقبة. وفي بنغلاديش، غمرت الفيضانات الموسمية ربع مساحة اليابسة في البلاد، فطالت أكثر من 5,4 ملايين شخص، وألحقت أضرارا بما عدده 1,3 مليون منزل. وضرب إعصار أمفان بنغلاديش والهند، فأضر بأكثر من 20 مليون شخص، وشرد 5 ملايين شخص وتسبب بمقتل أكثر من 100 شخص. وفي باكستان، تضرر من الفيضانات الموسمية 2,4 مليون شخص وشرد الآلاف. وفي نيبال، تسببت الفيضانات الموسمية والانهيالات الأرضية في مقتل ما يقرب من 450 شخصا.

9 - وفي المحيط الهادئ، تسبب إعصار هارولد من الفئة الخامسة بأضرار جسيمة في فيجي وفانواتو. وفي فانواتو، تسبب هارولد في أضرار اقتصادية تعادل نصف الناتج المحلي الإجمالي للبلد. وفي كانون الأول/ديسمبر، ضرب إعصار ياسا من الفئة الخامسة فيجي، فطال بأضراره 93 000 شخص، أي أكثر من 10 في المائة من سكان البلد، وتسبب في أضرار اقتصادية واسعة النطاق.

10 - ومع 30 عاصفة مسماة، حطّم موسم الأعاصير في المحيط الأطلسي لعام 2020 الرقم القياسي للموسم الأكثر نشاطاً في حوض المحيط الأطلسي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، تضرّر من إعصاري إيتا ويوتا ما يُقدّر بنحو 9,2 ملايين شخص في أمريكا الوسطى، من بينهم 4,6 ملايين شخص في هندوراس و 2,4 مليون شخص في غواتيمالا.

### جيم - تمويل الاستجابة للكوارث في عام 2020

11 - في عام 2020، أبلغت دائرة التتبع المالي في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن مبلغاً إجماليه 234 مليون دولار قد خُصص للاستجابة لحالات الطوارئ التي صُنفت بأنها كوارث، بما في ذلك 96,1 مليون دولار لمواجهة الفيضانات والانهيالات الأرضية و 83,2 مليون دولار لمواجهة موجات الجفاف و 50,9 مليون دولار لمواجهة الأعاصير والزوابع و 3,8 ملايين دولار لمواجهة الزلازل وأمواج التسونامي.

12 - وخصص الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ 165,6 مليون دولار لجهود مواجهة الكوارث التي ساعدت 12,2 مليون شخص في 27 بلداً. وشمل ذلك 76,2 مليون دولار لتلبية الاحتياجات في البلدان المتضرّرة من الجفاف و 49,7 مليون دولار لمواجهة الفيضانات و 26,2 مليون دولار لمواجهة الأعاصير المدارية و 13,5 ملايين دولار لمواجهة انتشار الجراد. وخصص الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ مبلغ 33,4 مليون دولار لدعم المشاريع التجريبية للعمل الاستباقي في إثيوبيا وبنغلاديش والصومال<sup>(11)</sup>. وخصص نحو 92 مليون دولار من خلال الصناديق القطرية المشتركة لإتاحة الاستجابات المنقذة للحياة في الوقت المناسب لأثر الفيضانات وموجات الجفاف والظروف الشتوية القاسية في ثمانية بلدان.

### ثانياً - التقدم المحرز في تعزيز التأهب للكوارث والتصدي لها والقدرة على الصمود أمامها

#### ألف - الآثار الإنسانية المترتبة على أزمة المناخ

13 - ستسعى القدرات الإنسانية والموارد المتاحة جاهدة لمواكبة حجم الأزمة المناخية وآثارها الإنسانية المتعاطمة. فالبلدان والمنظمات الإنسانية تتوء بحمل يفوق طاقتها في سياق استجاباتها لمستويات قياسية من الاحتياجات الناجمة عن النزاعات وجائحة كوفيد-19 والكوارث. ومما يزيد هذه التحديات تعقيداً أن قابلية التأثير بتغير المناخ والصدمات المناخية غالباً ما تتركز في البلدان التي توجد فيها أزمات طويلة الأمد وتكافح المجتمعات المحلية من أجل التعامل معها. وفي عام 2020، وُجّه لفائدة ثمانية بلدان من بين البلدان العشرة الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ نداء إنساني مشترك بين الوكالات<sup>(12)</sup>.

14 - ويجب أن تواصل منظومة العمل الإنساني التكيف والاستعداد والتوقع والاستجابة بقدر أكبر من الفعالية في التصدي للمخاطر والآثار المتعاطمة للمناخ والكوارث. ويتطلب ذلك تحسين تحليل ورصد الآثار المناخية على أضعف الناس والبلدان. ويستدعي ذلك زيادة الجهود المبذولة لتعزيز الإنذار المبكر والتأهب على جميع المستويات، وتوسيع نطاق العمل الاستباقي، والتحرك في وقت مبكر وبوتيرة أسرع، بمساعدة

(11) في بنغلاديش، أعيدت برمجة 2,4 مليون دولار من الاعتماد الأولي المخصص وقدره 5,2 ملايين دولار للاستجابة السريعة.

(12) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، *اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي 2021* (جنيف، 2020).

تحليل الأخطار المتعددة، والتحليلات والتوقعات التنبؤية، للمساعدة في التخفيف من الآثار الإنسانية للصدّات المناخية، وتعزيز القدرة على الصمود، ومنع الأخطار من التحوّل إلى كوارث كبرى، والحد من الاحتياجات الإنسانية. وينبغي أن يعزز الدعم الدولي القدرات والأنشطة الوطنية والمحلية في مجال التأهب للكوارث والتصدي لها والقدرة على الصمود أمامها. ويتعين استكمال هذه الجهود بتعزيز التعاون والتكامل مع الجهات الفاعلة في مجالات التنمية والمناخ والحد من مخاطر الكوارث من أجل تقليل الاحتياجات والتعرّض للمخاطر ومواطن الضعف وتعزيز القدرة على الصمود وعدم ترك أحد خلف الركب.

15 - وفي نهاية المطاف، يجب معالجة الأسباب الجذرية لاستمرار الزيادة في الاحتياجات الإنسانية. ومع أن الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني تؤدي دوراً أساسياً في تلبية الاحتياجات الناجمة عن الكوارث، لا بد على وجه الاستعجال من اتخاذ إجراءات وتوفير استثمارات أكثر طموحاً وأسرع وتيرة لتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه والحد من مخاطر الكوارث وآثارها وخسائرها كعنصر لا يتجزأ من التنمية المستدامة، ولا سيما في السياقات المتأثرة بالآثار المضاعفة لأزمة المناخ والنزاع والجائحة.

16 - ويتيح المؤتمر السادس والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ لحظة حاسمة لحشد مزيد من الالتزامات واتخاذ إجراءات ملموسة لدعم أشد الفئات ضعفاً في مواجهة الأثر الإنساني لأزمة المناخ، بما يشمل زيادة التمويل بقدر كبير لأغراض التكيف والصمود وتقديم مساهمات محددة وطنياً أكثر طموحاً وإعداد خطط تكيف وطنية وغيرها من الأطر المناخية. ويجب أن تؤخذ نتائج تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في الاعتبار على وجه السرعة وأن تدفع إلى اتخاذ إجراءات مناخية أشدّ عزماً على جميع المستويات.

17 - ولقد أبرزت جائحة كوفيد-19 الجوانب النظمية والمتداخلة للمخاطر والتأثيرات المضاعفة والمتتالي للصدّات. وتشكل جهود التصدي للجائحة والتعافي من آثارها فرصة لتعزيز الوقاية والتأهب والقدرة على الصمود في وجه الصدمات مستقبلاً، وزيادة الزخم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والالتزامات وأهداف وغايات اتفاق باريس وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

## باء - الدروس المستفادة من الاستجابة للكوارث خلال جائحة مرض فيروس كورونا: أهمية الحلول بقيادة محلية

18 - يُقدّر الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أن ما لا يقل عن 51,6 مليون شخص تضرروا بشكل مباشر من الكوارث المتداخلة المرتبطة بالمناخ وجائحة كوفيد-19 بحلول منتصف أيلول/سبتمبر 2020<sup>(13)</sup>. وقد تأثر أكثر الناس عرضة للكوارث أكثر من غيرهم من جراء الجائحة التي أدت إلى تآكل قدرتهم على مواجهة الصدمات في المستقبل.

19 - وقامت منظومة العمل الإنساني بتكثيف أنشطة التأهب والاستجابة للكوارث مع الظروف التشغيلية الصعبة التي أوجدتها الجائحة. وأدت القيود المفروضة على الحركة والتباعد البدني إلى تعقيد عمليات الإجلاء والإيواء المؤقت أثناء الكوارث وإجراء عمليات محاكاة قبل الأخطار الموسمية. واستلزم ذلك تكثيف

(13) International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, "Climate-related extreme weather events and COVID-19: a first look at the number of people affected by intersecting disasters" (Geneva, 2020).

رسائل الإنذار المبكر لتشمل معلومات عن التباعد البدني والسلوكيات الوقائية أثناء عمليات الإجلاء وإدراج تدابير الاحتواء والأحكام المتعلقة بحماية الفئات الأشد عرضة لخطر التعرض للإصابة بالفيروس في خطط الطوارئ وإجراءات التشغيل الموحدة. واحتاج أفراد فرق النجدة في مواجهة الكوارث إلى معدات للحماية الشخصية وبرتوكولات وأنشطة تدريب على الاستجابة مع الالتزام بالتدابير الرامية إلى منع انتشار الفيروس، و "عدم إلحاق الضرر" وضمان المساواة أمام الفئات السكانية المتضررة. وأعاقَت الجائحة حملات التحصين والتطعيم الروتينية وجعلت الوقاية من تفشي الأمراض وتقديم الرعاية الصحية أكثر صعوبة خلال الكوارث. غير أن الاستثمارات السابقة في إدارة مخاطر الكوارث المتعددة الأخطار وآليات التنسيق المنشأة مسبقاً والتعاون بين الهيئات المعنية بالصحة وإدارة الكوارث والوزارات التنفيذية ساعدت على تعبئة استجابات سريعة وشاملة للتأثير المزدوج للكوارث والجائحة<sup>(14)</sup>.

20 - وكانت النهج بقيادة محلية أساسية في التأهب للكوارث المتصلة بالمناخ والتصدي لها بفعالية أثناء الجائحة. وكان احتمال خضوع عمال الإغاثة على الصعيد المحلي للقيود المفروضة على الحركة أثناء عمليات الإغلاق أقل، بسبب اعتبار هؤلاء العمال في كثير من الأحيان عمالاً أساسيين. ولقد عَجَلَت الاستجابات لحالات الكوارث خلال الجائحة من استيعاب المساعدة الإنسانية للجميع وإضفاء الطابع المحلي عليها ودور المنظمات المحلية التي تتسم بفهمها العميق للسياق وتتمتع بعلاقات طويلة الأمد مع المجتمعات المتضررة وبنقطة قبولها، والتي يمكنها تعبئة المجتمعات والشبكات المحلية<sup>(15)</sup>. ولدعم الاستجابات بقيادة محلية، خصص الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ مبلغ 25 مليون دولار لدعم 24 منظمة غير حكومية في الخطوط الأمامية ثلثها من المنظمات المحلية، في حين رصد مبلغ 236 مليون دولار في إطار الصناديق القطرية المشتركة للمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية.

21 - ففي فانواتو، على سبيل المثال، ثبتت ضرورة المسعفين الوطنيين والمنظمات المحلية والقطاع الخاص في التصدي لإعصار هارولد. ولقد وفر مجلس فانواتو لصمود الأعمال التجارية، وهو شبكة أعمال محلية تابعة لمبادرة الربط بين مؤسسات الأعمال التجارية بدعم عالمي من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، آلية تنسيق للقطاع الخاص من أجل العمل مع الحكومة والشركاء، وأجرى تقييمات للأضرار، ونشر أفرقة للاتصالات السلكية واللاسلكية لإعادة ربط الجزر، وقدم خدمات الشحن واللوجستيات لجهود الإغاثة والتعافي. وزوّدت الشبكة المحلية أكثر من 1 000 أسرة بمواد الإغاثة من خلال العمل مع الشركاء. وفي عام 2020، دعمت مبادرة الربط بين مؤسسات الأعمال التجارية 17 شبكة من شبكات القطاع الخاص على الصعيد العالمي، استجابت تسع منها للكوارث التي وقعت أثناء الجائحة<sup>(16)</sup>.

(14) United Nations Office for Disaster Risk Reduction and Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Combating the dual challenge of COVID-19 and climate-related disasters, Asia-Pacific COVID-19 Brief (Bangkok, 2020).

(15) Inter-Agency Standing Committee guidance on strengthening participation, representation and leadership of local and national actors in inter-Agency Standing Committee humanitarian coordination mechanisms (2021) and interim guidance on localization and the COVID-19 response (2020).

(16) United Nations Development Programme and Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Connecting Business initiative: progress report 2020 (New York, 2021).

22 - وتطلبت الجائحة توفير الدعم عن بُعد وتسخير التكنولوجيا لدعم جهود التأهب والتصدي للكوارث بقيادة محلية. وأثناء عمليات تقييم الاحتياجات بعد وقوع الكوارث، وقامت الجهات الفاعلة المحلية في كثير من الأحيان بجمع معلومات وبيانات باستخدام آليات واستمارات متاحة من خلال الأجهزة المحمولة لاستقاء آراء المجتمعات المحلية، استرشد بها في التحليلات عن بُعد والدعم الدولي للاستجابات المحلية.

23 - وشدّدت الاستجابة للجائحة على أهمية ما يلي: تيسير نقل مواد الإغاثة والتعجيل به ووصول العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية؛ ومواد الإغاثة المجهزة مسبقاً أثناء عمليات الإغلاق المتصلة بالجائحة، عندما كانت المشتريات صعبة ومكلفة؛ وسلاسل الإمداد التي تتسم بمرونتها وخففتها وقربها من الأشخاص المتضررين. وأظهرت الاستجابة أهمية المنظمات المحلية في توزيع مواد الإغاثة ودعم المجتمعات المحلية المتضررة، وأهمية آليات تلبية الاحتياجات الإضافية المفاجئة داخل البلد التي تستفيد من قدرات الاستجابة الوطنية والموظفين كبديل عن العمليات الدولية لنشر القدرات الاحتياطية.

24 - وفي آسيا والمحيط الهادئ، استخدم مركز الكوارث في المحيط الهادئ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي التحليل المشترك للتعرض للكوارث لتحديد قابلية تأثر المجتمعات المحلية وإعداد نماذج لآثار الكوارث بغرض تقدير عدد المتضررين والأشخاص الأكثر احتياجاً للمساعدة الإنسانية والحماية في أعقاب الكوارث. وساعد ذلك على تجهيز مواد الإغاثة مسبقاً بالقرب من مراكز الإجلاء لتوزيعها وفقاً لبروتوكولات جائحة كوفيد-19.

25 - وعدّلت المكاتب الإقليمية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية استراتيجياتها لتلبية الاحتياجات الإضافية المفاجئة وأدوات الدعم الخاصة بها في أعقاب الجائحة. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أوفد المكتب الإقليمي 20 بعثة لتلبية الاحتياجات الإضافية المفاجئة وتسع بعثات للتأهب، ونفذ عمليات محاكاة افتراضية، وعزز التكامل والتشغيل المتبادل مع الوكالة الكاريبية لإدارة طوارئ الكوارث وآلياتها الإقليمية للاستجابة. وفي جنوب وشرق أفريقيا، نشر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية فريقاً للاحتياجات الإضافية المفاجئة لدعم مواجهة الفيضانات في السودان، والتصدي لموجات الجفاف في أنغولا وناميبيا، والتخطيط للطوارئ في جمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي ومدغشقر وموزامبيق، ووضع أداة مشتركة لتقييم الاحتياجات السريعة في أوغندا. وفي آسيا والمحيط الهادئ، استكمل المكتب الإقليمي بعثاته الثلاثين لتلبية الاحتياجات المفاجئة بتقديم الدعم عن بُعد في 21 بلداً في مجال تنسيق الاستجابات والجاهزية العملياتية وإدارة المعلومات. ولتحسين الجاهزية قبل موسم الأعاصير في الفلبين والتكيف مع الآثار التشغيلية المترتبة على الجائحة، استعرض مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشركاؤه الخطط والبروتوكولات العملياتية للفريق القطري للعمل الإنساني التي تم تفعيلها لاحقاً لمواجهة الأعاصير المتلاحقة.

26 - ونُشرت الأفرقة التابعة لنظام الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث في غواتيمالا وهندوراس لمواجهة الإعصارين إيتا وإيوتا من أجل تقديم الدعم للسلطات الوطنية في إدارة الكوارث والأفرقة القطرية للعمل الإنساني في التنسيق وتقييم الاحتياجات وإدارة المعلومات والبيئة. وأبرزت عمليات النشر أهمية التأهب، والجمع بين الوجود الميداني والدعم عن بُعد، وإجراءات التشغيل الموحدة، وتنسيق الموارد والموظفين على نطاق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ونظام الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث قبل وقوعها. وبالإضافة إلى ذلك، أطلق النظام دورته الجديدة لتجديد المعلومات في عام 2020 بغرض تمكين أعضائه من تحسين تمكين الاستجابات على الصعيد المحلي ودعمها على نحو أفضل.



27 - وبدأ الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ التخطيط لعمليات استجابة عن بُعد لمواجهة الزلازل ووضع توجيهات عملية لضمان عمل فرق البحث والإنقاذ في المناطق الحضرية بأمان في تقديم الإسعافات الأولية في الخطوط الأمامية خلال الجائحة. وفي العديد من البلدان، تكيفت هذه الفرق وحشدت جهودها بسرعة لدعم الاستجابات الوطنية للجائحة، بما في ذلك عن طريق إنشاء مستشفيات متنقلة، وتقديم الدعم اللوجستي، وإجراء تقييمات جوية.

28 - وعلى الصعيد العالمي، أكدت الجائحة أهمية الاستثمار في نظم الحماية الاجتماعية المستجيبة للصددمات التي يمكن توسيع نطاقها أثناء الكوارث والاستفادة من أفضل الممارسات في مجال المساعدة نقداً وبقسائم. ولقد أثبتت الاستجابات لإعصار أمغان في بنغلاديش وإعصار هارولد في فيجي فائدة التحويلات النقدية وسرعتها وانخفاض تكاليفها في مجال المعاملات وفي دعم الأسواق المحلية، في حين ساعدت ابتكارات مثل المدفوعات الرقمية على الحد من الاتصال البدني أثناء الجائحة.

29 - ولضمان الاستجابات الفعالة لحالات الكوارث أثناء الجائحة وبعدها، ينبغي للجهات الفاعلة الدولية أن تزيد من الجهود المنشقة والاستثمار في تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود والمشاركة وقدرات عناصر الاستجابة وأنشطتهم وقيادتهم على الصعيدين الوطني والمحلي في جهود التأهب والاستجابة، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم المصمم خصيصاً والتكميلي. وسيكون تعزيز القدرات الوطنية والمحلية في مجال تحليل المخاطر المتعددة والتنبؤ والإنذار المبكر والتأهب أمراً حاسماً لتوقع الصدمات في المستقبل والتخفيف من حدتها والتعافي منها. ويسترشد بالتوجيهات المشتركة للأمم المتحدة بشأن المساعدة في بناء مجتمعات قادرة على الصمود في الإجراءات الشاملة والمتضافرة في مجال تعزيز القدرة على الصمود وإدارة المخاطر المترابطة والمتتالية.

30 - وتوفر الشبكات الدولية المنشأة مثل نظام الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث والفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ دروساً مفيدة وممارسات فضلى لتعزيز الشراكات من أجل الاستجابة. وينبغي للشراكات مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية أن تمكنها من الاستفادة من المزايا النسبية وأن تنمي قدراتها المؤسسية والتقنية في مجالات منها تقييمات الاحتياجات، والجاهزية العملية، وتقديم المساعدة بأمان أثناء الجائحة، والحصول على التمويل والموارد الدولية.

## جيم - العمل الاستباقي

31 - تطرح الكوارث المتزايدة التواتر والشدة تحدياً للقدرات والموارد المتاحة التي تتحمل أصلاً فوق طاقتها في سياق الاستجابة للأزمات التي طال أمدتها والتحديات الإنسانية المعقدة. وهذا يؤكد الحاجة إلى استباق الأخطار بمزيد من الفعالية والكفاءة من حيث التكلفة. وقد أصبح من الممكن التنبؤ على نحو متزايد بالأخطار وآثارها، نظراً لأوجه التقدم في العلوم والتكنولوجيا والبيانات والتحليلات. وتبين الأدلة أن العمل الاستباقي قبل الصدمات المتوقعة أسرع وأكثر كرامة وفعالية من حيث التكلفة من الاستجابات التقليدية المتسمة برد الفعل.

32 - وفي عام 2020، قدم شركاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات مشاريع في إطار العمل الاستباقي في أكثر من 60 بلداً. والتزم الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ بمبلغ أولي قدره 140 مليون دولار على مدى سنتين لأطر العمل الاستباقية في أفريقيا وآسيا. وبحلول نهاية عام 2020، ييسر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وضع أطر عمل في إثيوبيا وبنغلاديش والصومال لمواجهة الفيضانات وموجات

الجفاف المتكررة. وشرع المكتب في تيسير وضع أطر جديدة للتخفيف من آثار الفيضانات وموجات الجفاف والأعاصير المدارية والطاعون في بوركينا فاسو وتشاد وجنوب السودان والفلبين ومدغشقر وملاوي ونيبال والنيجر.

33 - وفي تموز/يوليه، جرى تفعيل إطار العمل الاستباقي لمواجهة الفيضانات في بنغلاديش. ومع وجود الخطط والبروتوكولات والتمويل، خصص الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ أموالاً في غضون أربع ساعات من بلوغ العتبة الحرجة التي تسببت بتفعيل الإطار، الأمر الذي مكّن وكالات الأمم المتحدة وشركاءها من إيصال المساعدة الإنسانية إلى أكثر من 220 000 شخص قبل أن تبلغ الفيضانات ذروتها. وساعد العمل الاستباقي الأسر المعيشية على إجلاء الناس والماشية، وحماية الأصول الإنتاجية، والتعجيل بتعافيها، وقدم المساعدة الغذائية. وتلقت نحو 23 000 أسرة تحويلات نقدية من برنامج الأغذية العالمي، في حين زوّدت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) 12 000 أسرة بعلف الحيوانات و 7 000 أسرة ببراميل تخزين محكمة الإغلاق لتخزين الأدوات الزراعية وغيرها من الأدوات لمنع جرفها من جراء الفيضانات وحماية سبل عيشها. كما تلقت 10 500 امرأة وفتاة لوازم النظافة الصحية وازدادت فرص حصولهن على الرعاية الصحية ومواصلة تعليمهن وسبل عيشهن. وبشكل عام، استطاع الأشخاص المتضررون التصرف بطريقة تحفظ كرامتهم لأنهم تلقوا الدعم قبل بلوغ الفيضانات ذروتها. ووصلت المساعدة إلى عدد أكبر من الناس بنصف التكلفة، لكل شخص وصلته المساعدة، مقارنة بالاستجابات المنتظمة المماثلة في السنوات السابقة. وأتاحت المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة التي تحققت بفضل انخفاض تكاليف المشتريات واللوجستيات ما قبل الأزمة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة توزيع المزيد من علف الحيوانات وبراميل التخزين، وحقق صندوق الأمم المتحدة للسكان وفورات في التكاليف تزيد على 10 في المائة.

34 - وفي الصومال، أطلق إطار العمل الاستباقي عندما أشارت التوقعات إلى أن انعدام الأمن الغذائي سيزيد بسبب الآثار المضاعفة للفيضانات والجراد وجائحة كوفيد-19. وتطلب تفعيل الخطة، المصممة أصلاً لمواجهة موجات الجفاف، من أجل التصدي للأخطار الأخرى إجراء تعديلات سريعة على الإجراءات المقررة مسبقاً، وأبرز أهمية تحديد المحفزات والإجراءات الخاصة بالصدمات، وزيادة الاستهداف على مستوى المجتمعات المحلية، وتكييف الدعم بما يتناسب مع أوجه ضعف وسبل عيش محددة، والتخطيط للصدمات الموسمية المتكررة. وقد أتاح تخصيص الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ مبلغ 15 مليون دولار للأنشطة المتفق عليها مسبقاً لتقديم المساعدة على وجه السرعة إلى نحو 640 000 شخص في مجالات الأمن الغذائي والتغذية والصحة والحماية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للتخفيف من فقدان سبل العيش وتدهور التغذية وتقشي الأمراض. وبفضل التمويل والإجراءات المتفق عليها مسبقاً، أصبحت عملية الموافقة على المشاريع أسرع بثلاث مرات من ذي قبل، ويُنفذت الأنشطة بوتيرة أسرع. وأتاحت الاستجابة الصحية المبكرة خفض تقشي الأمراض وسوء التغذية ومواصلة تحصين الأطفال. وأدت إعادة التأهيل على نحو استباقي لحفر السبر ورفع مستواها إلى تحسين موارد الأسر المعيشية، ودعم صحة الماشية، والحد من المنازعات على المياه، وتخفيف النزوح، في حين ساعدت التحويلات النقدية على حماية الأمن الغذائي واستدامة الأسواق المحلية. واستكمل المبلغ الذي رصدته الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ بتخصيص مبلغ بقيمة 22 مليون دولار من صندوق المساعدة الإنسانية للصومال لتوسيع نطاق العمليات لمواجهة الصدمة الثالثة ودعم الجهات الفاعلة المحلية والوطنية.

35 - وفي إثيوبيا، اكتمل في أواخر عام 2020 إطار العمل الاستباقي لمواجهة الجفاف. ودفعت التوقعات بحدوث الجفاف في أوائل عام 2021 ومواجهة 12,9 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي في غضون ستة أشهر إلى تخصيص مبلغ 20 مليون دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ تم صرفه على مرحلتين. وأتاح التمويل لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة الصحة العالمية تقديم المساعدة النقدية والمدخلات الزراعية، ودعم صحة الماشية، وتوزيع المواد غير الغذائية، وإعادة تأهيل مشاريع المياه، وتعزيز النظافة الصحية قبل الصدمة. وفي غضون ستة أشهر، قام الشركاء الوطنيون والدوليون بدعم 75 000 مزارع بمدخلات زراعية؛ وتزويد 11 000 من الرعاة بعلف الماشية؛ وتوزيع 14 300 مجموعة من لوازم النظافة الصحية؛ وإعادة تأهيل 60 مشروعا للمياه، الأمر الذي أتاح وصول 71 500 شخص إلى المياه المأمونة؛ وتقديم المشورة إلى 18 600 من الأمهات بشأن الرضاعة الطبيعية المثلى لمنع سوء تغذية الأطفال وفحص 8 600 طفل للكشف عن سوء التغذية؛ وتزويد 3 000 أسرة بالمال لإبقاء أطفالها في المدارس؛ وتدريب ونشر 12 فريقا طبيا للاستجابة السريعة؛ وتدريب 256 موظفا من موظفي الوكالات والشركاء في التنفيذ بشأن مسائل الحماية.

36 - وأكدت المبادرات الأخيرة أيضا فعالية العمل الاستباقي بقيادة محلية. فعلى سبيل المثال، أفرج الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر عن تمويل متفق عليه مسبقا من آلية العمل المستند إلى التوقعات لصندوق الطوارئ للإغاثة في حالات الكوارث التابع للاتحاد الدولي من أجل دعم تفعيل بروتوكولات العمل المبكر قبل الأخطار المتوقعة. وفي بنغلاديش، أفرج عن الأموال قبل إعصار أمفان لدعم أكثر من 20 000 شخص مستضعف بالطعام والماء في حالات الطوارئ، ومعدات الإسعافات الأولية والسلامة، وتوفير التدابير الوقائية ضد كوفيد-19 أثناء وجودهم في أماكن الإيواء. وفي منغوليا، قُدمت منح نقدية إلى أسر الرعاة المستضعفة لمساعدتها على حماية مواشيها وسبل عيشها. وفي موزامبيق، وُزعت قبل الإعصار الاستوائي تشالين لوازم النظافة الصحية والصرف الصحي للحد من خطر الأمراض المنقولة بالمياه ومجموعات مواد لتدعيم المنازل والمدارس.

37 - وفي حين أن العديد من المبادرات الرائدة محدودة النطاق والحجم والتمويل في الوقت الراهن، أثبتت التجربة مؤخرا جدوى توسيع نطاق العمل الاستباقي الجماعي. ومن الضروري تعزيز التنسيق والاتساق والتكامل والتمويل المرن الإضافي لمعالجة القيود والعقبات الحالية، وتحقيق توسيع نطاق مبادرات العمل الاستباقي على نطاق المنظومة وزيادة فعاليتها وتأثيرها. ويتطلب ذلك الانتقال من المناهج التجريبية التي تقوم بها وكالة واحدة إلى النهج المشتركة بين الوكالات وأصحاب المصلحة المتعددين التي تغطي المزيد من الأشخاص والأماكن المعرضة للخطر وقطاعات وأنواع متعددة من الأخطار الطبيعية. ولضمان الاستدامة، يلزم تولي زمام النهج الاستباقية على الصعيد الوطني وأن تكون هذه النهج جزءا من النظم الوطنية والمحلية لإدارة مخاطر الكوارث وشبكات الأمان المستجيبة للصدمات.

38 - ويتطلب التوسع على نطاق المنظومة أيضا تمويلا جرى الترتيب له مسبقا يكون منسقا ويمكن التنبؤ به ومرنا ومستداما وعلى نطاق تتطلبه الكوارث المتزايدة الحدة والتواتر. وينبغي للعمل الاستباقي أن يكمل الاستجابات التقليدية للكوارث، والحماية الاجتماعية، وغيرها من أدوات تمويل مخاطر الكوارث، مثل التأمين ونوافذ تمويل الطوارئ للمؤسسات المالية الدولية، وتمويل التكيف مع تغير المناخ. فعلى سبيل المثال، قدم مرفق التأمين ضد مخاطر الكوارث في منطقة البحر الكاريبي في عام 2020 ما يقرب من

42 مليون دولار في شكل مدفوعات تأمين قائم على بارامترات إلى الحكومات الأعضاء فيه استجابة للأعاصير والتهطل المفرد. وساعدت مدفوعات المرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر على الحد من خسائر سبل كسب العيش بسبب رداءة المحاصيل بين الفئات السكانية الضعيفة في مدغشقر ودعمت جهود الاستجابة للجفاف في زيمبابوي. وينبغي زيادة استخدام التأمين لتعزيز القدرة على الصمود، بما في ذلك عن طريق وضع وثائق تأمين استباقية على مستوى الأسر المعيشية والمستوى الوطني لتوفير مدفوعات قبل حدوث الصدمات. وينبغي أيضا تحسين إمكانية حصول البلدان الضعيفة على التمويل الطارئ المتفق عليه مسبقا وسرعة صرف الأموال.

39 - وتستحق مبادرات من قبيل شراكة الإجراءات المبكرة القائمة على الوعي بالمخاطر، وانتلاف مراقبة الأزمات، وفرقة العمل الاستباقي، ومركز المعارف في مجال العمل الاستباقي، وشراكة مراكش للعمل المناخي العالمي، والشراكة العالمية من أجل إعادة النظر في الأزمات، أن تتلقى الدعم للمساعدة في العمل الإنساني الاستباقي. وستساعد عمليات التعلم الجماعي وتقييمات الأثر على إرشاد وضع أطر للعمل الاستباقي متزايدة الفعالية وتنفيذها.

## دال - تعزيز الإنذار المبكر والتأهب للاستجابة

40 - نُفذ نهج التأهب للاستجابة في حالات الطوارئ الذي تتبعه اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في 69 بلداً سعياً لبلورة فهم مشترك للمخاطر وضمان الاستعداد لمواجهة الصدمات بسرعة وحجم وقدرة أفضل على التنبؤ بها وفعالية أكبر. وبحلول نهاية عام 2020، كان لدى 92 في المائة من البلدان التي حددت مبادرة INFORM بأنها معرضة لمخاطر شديدة خطط تأهب عالية الجودة تماشياً مع هذا النهج. ووضعت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أيضاً إرشادات مبدئية بشأن نهج التأهب للاستجابة في حالات الطوارئ إزاء جائحة كوفيد-19 لتعزيز تدابير تأهب الأفرقة القطرية لدى التصدي للأثار غير الصحية المحتملة لجائحة كوفيد-19 وتأثيراتها المضاعفة على المخاطر القائمة<sup>(17)</sup>.

41 - وتوفر المبادئ التوجيهية "من الأقوال إلى الأفعال" المتعلقة بتعزيز التأهب للاستجابة الفعالة التي أعلنها ونشرها مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، والدليل المرافق بشأن تصميم وإجراء عمليات المحاكاة لمديري الكوارث على الصعيدين الوطني والمحلي خرائط طريق عملية لتنفيذ الإجراءات ذات الصلة المبينة في إطار سيناري للحد من مخاطر الكوارث.

42 - وتوفر التوصيات والقائمة المرجعية لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بشأن توسيع نطاق الحد من مخاطر الكوارث في العمل الإنساني إجراءات لإدراج الاعتبارات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث في الاستجابات الإنسانية، بما في ذلك في دورة البرامج الإنسانية، والمساعدة في معالجة الأسباب الجذرية للاحتياجات الإنسانية من خلال تعزيز الاتساق والتعاون بين الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والجهات الفاعلة في مجال الحد من مخاطر الكوارث، بما يشمل التحليل المشترك للمخاطر وتقليل الحاجة إلى الاستجابة في المستقبل.

(17) متاحة عبر الرابط التالي: <https://interagencystandingcommittee.org/inter-agency-standing-committee/iasc-interim-guidance-covid-19-emergency-response-preparedness-approach>.

43 - ويعتبر تعزيز نظم الإنذار المبكر والتعاون بين خدمات الأرصاد الجوية المائية والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والمجتمعات المحلية أمرا ضروريا للتأهب للفعال والعمل المبكر. ومع ذلك، فإن 40 في المائة فقط من أعضاء المنظمة العالمية للأرصاد الجوية يبلغون عن وجود نظم قائمة للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، وفي المتوسط لا يزال شخص من بين ثلاثة أشخاص غير مشمول بشكل كاف بنظم الإنذار المبكرة<sup>(18)</sup>. ويجب زيادة توافر هذه النظم وتوسيع نطاق تغطيتها على وجه الاستعجال، ولا سيما في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجب دعم وتعزيز القدرات الوطنية على ترجمة الإنذار المبكر إلى إجراءات مبكرة، ويجب استخدام أوجه التقدم في تكنولوجيا الاتصالات لتحسين تعميم معلومات الإنذار المبكر القابلة للتنفيذ على المجتمعات المحلية المعرضة للخطر.

44 - وبحلول نهاية عام 2020، غطت المبادرة المعنية بنظم الإنذار المبكر بالمخاطر المناخية 57 بلدا. وفي عام 2020، أضافت المبادرة 114 مليون شخص إلى نطاق تغطيتها، وأمنت لهم الحماية من الجفاف والعواصف الرملية والترابية. ووسعت المبادرة نطاق المشاريع الرامية إلى تعزيز قدرات الإنذار المبكر في منطقة المحيط الهادئ وغرب أفريقيا، وأطلقت مشروعا مدته خمس سنوات يشمل جزر القمر وسيشيل ومدغشقر وموريشيوس وموزامبيق لتعزيز التعاون الإقليمي والقدرات الوطنية على التنبؤ والإنذار المبكر القائمين على الأثر.

45 - وعقب التنبؤات باحتمال حدوث ظاهرة النينيا، تلقت البلدان التي حددت الخلية العالمية لتيار النينو/التذبذب الجنوبي التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بأنها الأشد عرضة للخطر المزيد من الرصد والتحليل والدعم والتوصيات بإجراءات مبكرة، تمشيا مع إجراءات التشغيل الموحدة المشتركة بين الوكالات المتبعة لاتخاذ إجراءات استباقية في سياق حوادث ظاهرة النينو/النينيا.

46 - وينبغي تعزيز التأهب أيضا لمواجهة الكوارث الجيوفيزيائية، التي تجلت في ثوران بركان لا سوفريير في سانت فنسنت وجزر غرينادين في نيسان/أبريل 2021، والكوارث المباشرة التي يمكن أن تترتب على ذلك، والتي تجسدت في الأثر المزدوج للزلزال والعاصفة المدارية غريس اللذين ضربا هايتي في آب/أغسطس 2021. ويجب أن ترتبط الاستجابة السريعة بالانتعاش المبكر الفعال والتنمية القائمة على الوعي بالمخاطر التي تحد من الضعف، بما في ذلك من خلال الاستثمار في بنى تحتية ومساكن وسبل عيش قادرة على الصمود.

## هاء - تعزيز جمع البيانات وتبادلها واستخدامها

47 - إن البيانات ذات الصلة والوفائية والمناسبة التوقيت التي تكون موحدة ومصنفة ومعززة من ناحية الدقة المكانية ضرورية لتوقع وفهم مخاطر الكوارث وآثارها وتقييم الاحتياجات المتغيرة ورصدها. ويزداد النظام الإيكولوجي للبيانات الإنسانية قوة مع زيادة تبادل المنظمات للبيانات وتنامي الوعي بأهمية جمع البيانات وتقاسمها بمسؤولية.

48 - وتواصل مبادرة مؤشر إدارة المخاطر (INFORM initiative) إصدار مؤشرها المتعلق بالمخاطر مرتين في السنة. وفي عام 2020، أصدرت المبادرة مؤشرا جديدا للشدة يقيس شدة الأزمات الإنسانية، بما في ذلك الكوارث. ونفذ شركاء المبادرة أيضا مرحلة تحديد نطاق نظام الإنذار

(18) WMO, 2020 State of Climate Services – Risk Information and Early Warning Systems (Geneva, 2020).

(INFORM Warning) التابع للمبادرة الذي سيقوم برصد المخاطر الدينامية، بما في ذلك الأخطار الموسمية والبطيئة الحدوث، وبدعم عمليات الإنذار المبكر واتخاذ القرارات بشأن التأهب والعمل المبكر. وسيبدأ وضع نظام الإنذار في عام 2022. كما بدأ شركاء المبادرة وضع تكييف لمؤشر إدارة المخاطر الذي أعدته المبادرة ستمج فيه آثار تغير المناخ.

49 - وسعيا لتعزيز مسؤولية البيانات، قدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الدعم إلى ثمانية مكاتب ميدانية في اعتماد سياسات وممارسات قوية لحماية البيانات وبروتوكولات لتبادل المعلومات على نطاق المنظومة، سيسترشد بها في تنقيح ورسم المبادئ التوجيهية للمكتب بشأن المسؤولية عن البيانات في عام 2021. ولقد اشترك كل من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في قيادة الجهود الرامية إلى وضع إرشادات تنفيذية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن المسؤولية عن البيانات في العمل الإنساني، تتضمن مجموعة من المبادئ والإجراءات الموصى بها للمسؤولية عن البيانات أثناء الاستجابات الإنسانية لمواجهة التحديات المطروحة أمام خصوصية وأمن الأشخاص المتضررين، ومبدأ "عدم إلحاق أي ضرر" مع تعظيم فوائد البيانات.

## واو - الأمن الغذائي والكوارث

50 - تشكل تقلبية المناخ وظواهره القصوى العوامل الرئيسية المسببة للجوع وأزمة الغذاء. وتزيد الكوارث الأكثر تواترا وحدة، ولا سيما موجات الجفاف، من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بتدمير المحاصيل، والتسبب بنفوق الماشية، وتدمير سبل العيش الزراعية.

51 - ويتعين اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز قدرة الزراعة والنظم الغذائية والمجتمعات المحلية التي تعتمد عليهما على مواجهة الصدمات والضغوط. وينبغي أن تحدد آليات تحليل المخاطر والرصد في الوقت الحقيقي والإنذار المبكر المجتمعات المحلية المعرضة لخطر الصدمات المناخية وما ينجم عن ذلك من انعدام الأمن الغذائي، في حين أن الابتكارات التكنولوجية، مثل الاستشعار عن بعد وجمع المعلومات الجغرافية المكانية والطائرات المسيرة، يمكن أن تعزز التقييمات وجمع البيانات. وينبغي الاسترشاد بهذه الجهود في الاستثمار في التأهب، والعمل الاستباقي وآليات الحماية الاجتماعية الوطنية المستجيبة للصدمات، وشبكات الأمان، وأدوات التأمين، واحتياطات المساعدات الإنسانية من الأغذية والبذور للتصدي للاحتياجات ومواطن الضعف الفورية والطويلة الأجل ودعم سبل العيش الزراعية. وتساعد النهج المتعددة الأخطار والمتعددة القطاعات في تمكين الاستجابات الشاملة للجوع وانعدام الأمن الغذائي والمخاطر المترابطة. وينبغي، حيثما أمكن، القيام بمشتريات محلية من الأغذية والمدخلات الزراعية لأغراض إنسانية من أجل دعم الأسواق والاقتصادات المحلية وسلاسل الإمداد الغذائي، بما في ذلك المساعدة النقدية.

52 - وفي عام 2020، عمل شركاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على منع ومعالجة انعدام الأمن الغذائي المرتبط بالكوارث. وقُدِّمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بذورا مقاومة للجفاف، وبنيت هياكل أساسية للري من خلال خطط النقد مقابل العمل، ووزعت بذور العلف وقامت بتجميع علف الماشية قبل موجات الجفاف الوشيكة في مناطق مختلفة. ووفرت عمليات المراقبة والإشراف التي قامت بها منظمة الأغذية والزراعة أكثر من 2,9 مليون طن من الحبوب، وهو ما يكفي لإطعام ما يقرب من 20 مليون شخص لمدة عام، ووفرت الحماية لـ 1,4 مليون أسرة معيشية رعية في القرن الأفريقي الكبير واليمن من انتشار الجراد وساعدت على تجنب انتشار كبير للأفات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وقام برنامج

الأغذية العالمي بحماية أكثر من 1,2 مليون شخص في بوركينا فاسو وزمبابوي وغامبيا ومالي وموريتانيا من الجفاف من خلال التأمين الكلي على مخاطر المناخ عن طريق مبادرة التغطية المتماثلة للمرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر التي تُكَمِّلُ أطر الحماية الاجتماعية الوطنية. ومن خلال مبادرة R4 للقدرة على الصمود في الأرياف، استطاع برنامج الأغذية العالمي تمكين 180 000 أسرة معيشية زراعية من الحصول على التأمين المتناهي الصغر في عشرة بلدان، الأمر الذي وفر شبكة أمان لما عدده 900 000 شخص. ودعمت المبالغ المدفوعة عقب موسم الزراعة الرديء في إثيوبيا وزامبيا وزمبابوي شراء الأغذية والمدخلات الزراعية وساعدت على حماية سبل العيش والأمن الغذائي.

## زاي - التشرد الناتج عن الكوارث

53 - تزيد أزمة المناخ من خطر التشرد وحدثه. وبدون زيادة الاستثمار في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والحد من مخاطر الكوارث، سيزداد التشرد الناتج عن الكوارث زيادة كبيرة. ويلزم اتباع نهج تعاوني طويل الأجل بين الجهات الفاعلة في مجالات العمل الإنساني والتنمية والحد من مخاطر الكوارث والمناخ وحقوق الإنسان وغيرها من الجهات الفاعلة لمعالجة التشرد الناتج عن الكوارث وأسبابه الجذرية وإيجاد حلول له. وينبغي أن تتصدى آليات التمويل لمسألة التشرد الناتج عن الكوارث، بما في ذلك من خلال الحماية، والعمل الاستباقي، والتكيف<sup>(19)</sup>.

54 - ويمكن أن يكون التشرد في حالات الكوارث كبيرا من حيث الحجم وأن يطول أمده. وغالبا ما ينتهي جمع البيانات بعد مرحلة الطوارئ من الكارثة، الأمر الذي يخلق ثغرات في رصد ما إذا كان بمقدور المشردين أم لا إيجاد حل دائم. ويؤدي ذلك إلى النقص في شأن حجم التشرد ومدته، الأمر الذي يحد من فعالية السياسات والاستجابات والمساءلة بشأنها فيما يتعلق بتوفير المساعدة اللازمة وخدمات الحماية لتلبية الاحتياجات الطويلة الأجل والتوصل إلى حلول دائمة.

55 - وإن عدم وجود بيانات مفصلة عن الجنس والعمر والإعاقة وغير ذلك من الخصائص يجعل من الصعب فهم نطاق التشرد فهما كاملا، وتحديد أشد الفئات ضعفا، وتكييف الاستجابات لاحتياجاتها وأوجه ضعفها المحددة. وينبغي إدماج جمع البيانات على نحو أشمل، بما في ذلك من جانب السلطات الوطنية واستخدام أدوات مثل مصفوفة تتبع التشرد التي أعدتها المنظمة الدولية للهجرة، في التأهب للكوارث والتصدي لها والتعافي من آثارها من أجل تعزيز المساعدة والحلول المرتكزة على الأدلة وتمويلها. ولهذه الغاية، يتضمن المنشور المعنون *التوصيات الدولية بشأن إحصاءات المشردين داخليا* توجيهات بشأن إعداد الإحصاءات المتعلقة بالتشرد الداخلي.

56 - ولقد أحرز تقدم كبير في وضع أطر وطنية وإقليمية من أجل التصدي للتشرد الناتج عن الكوارث. وعلى سبيل المثال، وضعت بنغلاديش إطارا شاملا للسياسات واستراتيجية بشأن التشرد الداخلي مع التركيز على الكوارث وتغير المناخ، وعززت التأهب لمواجهة التشرد من خلال مجموعة إدارة التشرد التي تشترك في قيادتها الحكومة والمنظمة الدولية للهجرة. وفي فانواتو وفيجي، يسترشد في الإجراءات المتخذة بالسياسات والمبادئ التوجيهية الوطنية بشأن التشرد الناتج عن الكوارث، وعمليات إعادة التوطين المقررة، والحلول الدائمة. وفي بيرو وغانا، تعترف السياسات والقوانين المناخية بالتشرد الناتج عن الكوارث. وفي الجنوب

(19) انظر أيضا A/75/207.

الأفريقي، تدعم اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والشركاء من المنظمات غير الحكومية إعداد مبادئ توجيهية وأطر للتشرد الناتج عن الكوارث في أنغولا وزامبيا وزمبابوي وملاوي وموزامبيق.

57 - ويقدم تجميع الممارسات الوطنية لمنع النزوح الداخلي ومعالجته وإيجاد الحلول الدائمة<sup>(20)</sup> ممارسات جيدة ويشجع الدول الأعضاء على إدماج التشريد الداخلي في القوانين والسياسات القائمة المتعلقة بإدارة الأراضي والتنمية والحد من مخاطر المناخ والكوارث. وتشمل التوصيات الأخرى الاستثمار في جمع وتحليل البيانات للتخطيط لمواجهة الكوارث وتحديد المجتمعات المحلية المعرضة للخطر، وتوقع النزوح المطول بسبب الكوارث ومنعه ومعالجته من أجل التوصل إلى حلول دائمة.

58 - وتلتزم الدول الأعضاء بحماية واحترام وإعمال حقوق الإنسان للأشخاص الذين يكونون مشردين ويعبرون الحدود الدولية في سياق الكوارث وتغير المناخ، بغض النظر عن وضعهم. وقد ينطبق الإطار القانوني العالمي لحماية اللاجئين في بعض الظروف المحددة التي تتجم فيها مخاطر الاضطهاد عن الكوارث وتغير المناخ أو تزداد في سياقها. ويمكن أن توفر أشكال الحماية التكميلية أو المؤقتة بدائل للمشردين وغير المؤهلين للحصول على صفة اللاجئين<sup>(21)</sup>. وفي عام 2020، أقرت لجنة حقوق الإنسان باحتمال المطالبة بالوفاء بالتزامات الحماية من عدم الرد بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان في مثل هذه الحالات<sup>(22)</sup>. وتواصل المنصة المعنية بالتشرد الناتج عن الكوارث دعم الحكومات والمنظمات الإقليمية بشأن تدابير الحماية الإنسانية الفعالة لتلبية الاحتياجات المتعلقة بالتشرد عبر الحدود الناتج عن الكوارث.

59 - ويمكن لأطر السياسات الإقليمية وبروتوكولات وأدوات الهجرة أن تدعم إدارة تنقل البشر في سياق الكوارث والمناخ وحشد الالتزام السياسي والتحرك على الصعيد الوطني. وينص بروتوكول الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) بشأن حرية التنقل في منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، الذي أقر في عام 2020 على أفضل الممارسات لتيسير التنقل عبر الحدود للأشخاص المشردين بسبب الكوارث أو المعرضين لخطرهما. وتقوم حالياً بلدان وأقاليم جزر المحيط الهادئ والأمم المتحدة وشركاؤها ببحث إعداد نهج إقليمي لمعالجة تنقل البشر المتصل بالمناخ في منطقة المحيط الهادئ. وفي منطقة البحر الكاريبي، خضع للتدريب 120 موظفاً من موظفي الحدود من ثماني دول أعضاء في منظمة دول شرق البحر الكاريبي على إدارة النزوح عبر الحدود قبل موسم الأعاصير في عام 2020.

60 - ويرد في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتشرد الداخلي التابع للأمم العام عرض مفصل لمسألة الوقاية من التشرد الناتج عن الكوارث وإيجاد حلول دائمة لها، بسبل منها الحد من مخاطر الكوارث والتكيف المراعي لاحتياجات المشردين<sup>(23)</sup>.

(20) متاح عبر الرابط التالي: [www.globalprotectioncluster.org/2020/11/23/gp20-compilation-of-national-practices-to-prevent-address-and-find-durable-solutions-to-internal-displacement/](http://www.globalprotectioncluster.org/2020/11/23/gp20-compilation-of-national-practices-to-prevent-address-and-find-durable-solutions-to-internal-displacement/)

(21) انظر UNHCR, "Legal considerations regarding claims for international protection made in the context of the adverse effects of climate change and disasters", 1 October 2020.

(22) انظر CCPR/C/127/D/2728/2016.

(23) متاح على الموقع الشبكي التالي: [www.internaldisplacement-panel.org/](http://www.internaldisplacement-panel.org/).



## حاء - البعد الجنساني والكوارث

61 - تؤثر الكوارث وأزمة المناخ على النساء والفتيات بشكل غير متناسب، وتفاقم أوجه عدم المساواة والتمييز القائمة من قبل. وعلى وجه الخصوص، تتعرض النساء والفتيات ذوات الإعاقة، والنساء المسنات، والفتيات المراهقات والمشرديات لمزيد من مخاطر الحماية، بما يشمل زواج الطفلات والحمل المبكر والعنف الجنساني والاستغلال والانتهاك الجنسيين، إلى جانب عدم الحصول على الغذاء والتغذية وسبل العيش وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وكثيرا ما تفقر النساء والفتيات إلى الموارد والأصول اللازمة للصمود. ومع ذلك، غالبا ما تكون النساء والمنظمات النسائية أول الجهات التي تهب للنجدة أثناء الكوارث ويؤدي دورا مركزيا في بقاء المجتمعات المحلية وقدرتها على الصمود وتعزيز حقوق المرأة. ومن خلال فهم أفضل للاحتياجات والأولويات والقدرات المحددة للنساء والفتيات، يمكن للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني أن تسهل مساهمتهم في المساعدة الإنسانية وحصولهن عليها وأن تزيل العقبات ذات الصلة.

62 - ومن الأمور البالغة الأهمية للتأهب والاستجابة للكوارث بفعالية إجراء تحليل جنساني رصين وتمكين المرأة ومشاركتها في عملية صنع القرار. وينبغي أيضا إعطاء الأولوية لمنع العنف الجنساني والتصدي له، بما في ذلك من خلال الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ ومخصصات الصناديق القطرية المشتركة، واتساقا مع الدعوة إلى العمل من أجل الحماية من العنف الجنساني في حالات الطوارئ والالتزامات ذات الصلة.

63 - وتعتبر مشاركة النساء ودورهن القيادي في عملية صنع القرار عنصرين أساسيين لتحقيق المساواة بين الجنسين، كما تؤكد ذلك نتائج التقييم الأول للعمل الإنساني المشترك بين الوكالات بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وسلط الضوء على ضرورة تعزيز التنسيق والمساءلة وإضفاء الصفة المؤسسية على السياسات، بما في ذلك إطار السياسة الجنسانية والمساءلة الجنسانية الذي تعتمده اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على الصعيدين القطري والعالمي، في حين أن الحصول على الخبرة الطويلة الأجل في المسائل الجنسانية وفي بداية الكوارث عوامل تمكينية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وتحظى عمليات نشر كبار المستشارين/المستشارات في مجال القدرات الجنسانية من خلال مشروع القدرة الاحتياطية المعنية بالمسائل الجنسانية التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ببالغ التقدير. وفي عام 2020، نشر مشروع القدرة الاحتياطية المعنية بالشؤون الجنسانية مستشارين/مستشارات في 16 بلدا، بما في ذلك للاستجابة للكوارث في موزامبيق. وأجرى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر سلسلة حوارات للتعريف بنتائج التقييم وتوصياته، وتعزيز حضور وقيادة المنظمات التي تقودها النساء، وضمان إدماج حقوق المرأة وتمكينها في التأهب للكوارث والتصدي لها. وتقدم دراسة الأمم المتحدة المشتركة بشأن حالة المساواة بين الجنسين والقيادة النسائية في مجال الحد من مخاطر الكوارث توصيات إضافية وتكميلية لتعزيز الحد من مخاطر الكوارث المراعية للمنظور الجنساني.

64 - وأنشئ فريق عمل إقليمي مشترك بين الوكالات معني بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي لتبادل الممارسات الجيدة المستمدة من الدروس المستفادة في سياق التصدي للإعصارين إيداي وكينيث، واستكمال ودعم شبكات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين على الصعيد القطري التي تعمل في زمبابوي ومدغشقر وموزامبيق.

## طاء - الأطفال والتعليم والكوارث

65 - ألحقت الكوارث خسائر فادحة بالأطفال في عام 2020. ففي جنوب آسيا وحدها، أثرت أسابيع من الأمطار الموسمية والفيضانات والانهيالات الأرضية في بنغلاديش وبوتان والهند ونيبال على أكثر من 4 ملايين طفل. وتشكل أزمة المناخ تهديدا لجميع الحقوق المكفولة في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. ويجب أن يسترشد في السياسات المناخية على نحو أفضل بحقوق الأطفال واحتياجاتهم ووجهات نظرهم. وتؤثر أزمة المناخ بشكل غير متناسب على حصول الفتيات على التعليم، وذلك بإبراز أوجه عدم المساواة التي يواجهنها، بما في ذلك الفقر، والمعايير الجنسانية التمييزية، وزيادة مسؤوليات الأسر المعيشية وشواغلها المتصلة بالنظافة والسلامة، ومن خلال زواج الطفلات وغيره من آليات التكيف السلبية إزاء الصدمات والضغوط المناخية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدلات التحاق الفتيات بالمدارس وزيادة معدلات تسربهن. وإذا ما تابع تغير المناخ مساره الحالي، سيكون بحلول عام 2025 عاملا مساهما في منع ما لا يقل عن 12,5 مليون فتاة سنويا من إكمال تعليمهن<sup>(24)</sup>.

66 - وفي عام 2020، تواصل النهوض بمبادرات لتعزيز قدرة الأطفال والشباب والمدارس على الصمود. وبإشراف التحالف العالمي للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على مواجهتها في قطاع التعليم تحديث الإطار الشامل للسلامة المدرسية الذي يقلل من مخاطر الكوارث في قطاع التعليم من خلال النهوض بمرافق تعليمية آمنة، وإدارة الكوارث في المدارس، والتتقيف بشأن الحد من المخاطر والقدرة على الصمود أمامها، وبكفالة حصول الجميع على تعليم جيد. وأطلقت المبادئ التوجيهية "ترجمة الأقوال إلى أفعال" بشأن إشراك الأطفال والشبيبة في الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود أمامها لتعزيز النهج التي تركز على الأطفال. ودعمت اليونسيف الحكومات في إعداد خطط وطنية ومحلية من أجل إدارة المخاطر المتعددة المصادر تراعي الأطفال في 56 بلدا بحلول نهاية العام. وفي عدة بلدان، تستخدم اليونسيف الحد من مخاطر الكوارث في المدارس لمعالجة مواطن ضعف الأطفال وإشراكهم للإسهام في القدرة على. وفي منطقة الساحل، بدأت اليونسيف العمل باستراتيجية لتعزيز قدرة نظم التعليم على الصمود ومساعدة 13 مليون طفل في الحصول على تعليم جيد.

## ياء - الأشخاص ذوو الإعاقة والكوارث

67 - يعاني الأشخاص ذوو الإعاقة بشكل غير متناسب من الكوارث التي تضاعف ما يواجهونه من مخاطر وتحديات بسبب التمييز القائم من قبل والعقبات التي تحول دون حصولهم على المساعدة والحماية.

68 - وفي عام 2020، تعرّض إدماج منظور الإعاقة في تقييمات الاحتياجات وخطط الاستجابة ومخصصات التمويل. ولا بد من زيادة الجهود لدعم مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم وبناء قدراتهم وإدماج منظور الإعاقة في جميع جوانب العمل الإنساني سعيا لضمان جودة الأنشطة وفعاليتها والمساءلة بشأنها، تمشيا مع المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن إدماج الأشخاص

(24) Malala Fund, "A greener, fairer future: why leaders need to invest in climate and girls' education" (2021).

ذوي الإعاقة في العمل الإنساني، واستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(25)</sup>.

69 - ولا بد من زيادة جمع واستخدام البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وأولوياتهم من أجل استجابات أكثر احتضاناً وأفضل إعداداً واستهدافاً ومراعاة لاحتياجاتهم وأوجه ضعفهم. وينبغي مواصلة تعزيز دور الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ والصناديق القطرية المشتركة في دعم الاستجابات الشاملة لمنظور الإعاقة بالبناء على التقدم المحرز في عام 2020 عندما قدمت هذه الصناديق الدعم إلى 11,2 مليون من الأشخاص ذوي الإعاقة وساعدت على إزالة الحواجز التي تحول دون حصولهم على المساعدة والحماية.

## كاف - الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي في حالات الكوارث

70 - تُخلف الكوارث أثراً جسيماً على الصحة العقلية والوضع النفسي الاجتماعي للأشخاص المتضررين. ويتأثر الأشخاص الذين يعانون من اعتلالات الصحة العقلية أكثر من غيرهم بالكوارث وقد تتفاقم أعراض المرض لديهم أو يواجهون انقطاعاً في فرص الحصول على الرعاية والدعم أثناء الكوارث.

71 - وفي عام 2020، صدرت دعوة مشتركة بين الوكالات للعمل على إدماج خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي الشاملة لعدة قطاعات في تقييمات الاحتياجات، والتأهب والتصدي والتعافي لتلبية احتياجات جميع السكان المتضررين من حالات الطوارئ؛ وتوسيع نطاق تنفيذ الضوابط الإرشادية للصحة العقلية والدعم النفس - اجتماعي في حالات الطوارئ التي أصدرتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات؛ وتعزيز القدرات والأنشطة والتمويل في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي<sup>(26)</sup>.

72 - ووضعت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الإرشادات اللازمة لدمج الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث والعمل المناخي لتعزيز القدرة على الصمود وتحسين الصحة العقلية والرفاه النفسي الاجتماعي قبل الكوارث وأثناءها وبعدها، بما في ذلك عن طريق ضمان الوصول إلى التغطية الصحية الشاملة وآليات الحماية الاجتماعية.

73 - وأطلقت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات آلية الانتشار السريع المشتركة بين الوكالات للصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي، شملت 13 عملية نشر في عام 2020، كان العديد منها لمواجهة الكوارث في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل تعزيز القدرات والاستجابات الوطنية، بسبل منها دعم وضع إجراءات تشغيل موحدة، وتقييمات للاحتياجات السريعة، والتدريب في مجال الإسعافات الأولية النفسية للمسعفين. وخلال عام 2020، تضاعف عدد الأفرقة العاملة التقنية المشتركة بين الوكالات الشاملة لعدة قطاعات المعنية بالصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي إلى 50 سياقاً إنسانياً وساهمت هذه الأفرقة العاملة في التصدي للكوارث في حالات الأعاصير والفيضانات والزلازل وثورات البراكين.

(25) متاحة عبر الرابط التالي: <https://interagencystandingcommittee.org/iasc-task-team-inclusion-persons-disabilities-humanitarian-action/documents/iasc-guidelines>.

(26) متاح عبر الرابط التالي: <https://interagencystandingcommittee.org/iasc-reference-group-mental-health-and-psychosocial-support-emergency-settings/joint-interagency-call-action-mhpss-2020>.

## ثالثاً - التوصيات

74 - استناداً إلى هذا التقرير، يوصي الأمين العام الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والإنمائية والجهات المعنية الأخرى ذات الصلة بما يلي:

(أ) مواصلة تعزيز التأهب والتصدي للكوارث على نطاق المنظومة الإنسانية، بسبل منها التخطيط لحالات الطوارئ والتخزين المسبق مع السلطات الوطنية والمجتمعات المحلية، ومن خلال الآليات الدولية لسد الاحتياجات الإضافية المفاجئة وقدرات الدعم اللوجستي وتأهبها المعزز ونشرها السريع، وزيادة التمويل الذي يمكن التنبؤ به ويسهل الاستعانة به في الوقت المناسب للتأهب والاستجابة السريعة، بما في ذلك من خلال النداءات العاجلة، والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، والصناديق القطرية المشتركة؛

(ب) مواصلة تعزيز نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة وإنتاج المعلومات المتعلقة بالإنذار المبكر والمخاطر وجمع تلك المعلومات ونشرها في الوقت المناسب ليُستند إليها في اتخاذ إجراءات فعالة في وقت مبكر على كل من الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي؛

(ج) تعزيز الجهود المبذولة لإدارة مخاطر الكوارث والمناخ وآثاره، وتعزيز القدرات الإقليمية والوطنية والمحلية وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود، بما يشمل زيادة التمويل، ومواصلة تعزيز التحليل والتخطيط والبرمجة والتمويل من أجل الحد بشكل أفضل من الاحتياجات والمخاطر وأوجه الضعف وتعزيز القدرة على الصمود، بسبل منها زيادة التعاون والتكامل بين الجهات الفاعلة في مجالات العمل الإنساني والتنمية وتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث؛

(د) زيادة طموح المساهمات في اتفاق باريس، بما في ذلك بهدف تحقيق إجراءات كفيلة بالتغيير للتخفيف والتكيف وبناء القدرة على الصمود، ولا سيما للمجتمعات والبلدان الضعيفة؛

(هـ) القيام بصورة منهجية بجمع وتحليل وتبادل وتطبيق أفضل الممارسات والدروس المستفادة المتعلقة بالتأهب لمواجهة الكوارث والتصدي لها والتعافي من آثارها بما في ذلك في سياق جائحة كوفيد-19، من خلال السعي بنشاط لالتماس آراء الأشخاص المتضررين لتحسين التأهب والاستجابة والتعافي والقدرة على الصمود فيما يتعلق بالكوارث في المستقبل، بهدف تعزيز وزيادة القدرات الإقليمية والوطنية والمحلية وإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية والاستفادة من قدرات القطاع الخاص؛

(و) مواصلة توسيع نطاق مبادرات العمل الاستباقي وتعزيز تنسيقها واتساقها وتكاملها وتأثيرها، وزيادة استخدام تحليل مخاطر الكوارث، وعلم المناخ، والتحليلات والتوقعات التنبؤية، وتبادل البيانات والتحليلات عبر القطاعات وعلى جميع المستويات من أجل توقع ومعالجة مخاطر الكوارث والمناخ وآثارها على نحو أفضل؛

(ز) مواصلة الجهود الرامية إلى وضع نظرة عامة وفهم أكثر شمولاً لمخاطر الكوارث وتغير المناخ وما ينجم عنها من آثار وأضرار وخسائر، بوسائل منها القيام على نحو أكثر انتظاماً بجمع وتحليل واستخدام بيانات وإحصاءات تكون مصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة، وذلك لتوجيه الاستثمارات القائمة على الوعي بالمخاطر المتعلقة بالكوارث والمناخ وتعزيز التأهب في المناطق والمجتمعات المحلية التي يُحتمل أن تتأثر في المستقبل؛

(ح) زيادة الدعم المقدم للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ والصناديق القطرية المشتركة من أجل الاستجابة المبكرة والسريعة وزيادة العمل الاستباقي للتخفيف من آثار الكوارث، بما في ذلك في السياقات التي تعاني من نقص التمويل، وتشجيع المؤسسات المالية الدولية على التعجيل بالتمويل على نطاق واسع من أجل التأهب والعمل الاستباقي قبل وقوع الأزمة، فضلاً عن التعافي المرن والقائم على الوعي بالمخاطر، بطرق تكمل وتعزز صناديق التمويل المشتركة للأغراض الإنسانية؛

(ط) تعزيز استخدام آليات تمويل الطوارئ المتفق عليها مسبقاً في مواجهة الكوارث، وزيادة حجم وسرعة مدفوعاتها، وضمان ملاءمتها للغرض المنشود؛

(ي) زيادة الجهود الرامية إلى معالجة الأمن الغذائي وسوء التغذية وأسبابهما الكامنة المتصلة بالكوارث وتغير المناخ، بسبل منها تطوير وتعزيز نظم غذائية قادرة على الصمود، ونظم للحماية الاجتماعية مراعية للمخاطر ومستجيبة للصدمات، واستخدام المساعدة نقداً وبقسائم والتأمين ضد مخاطر الكوارث لتعزيز سبل العيش، وإنتاج الأغذية، والقدرة على الصمود والتعافي، وعن طريق تحسين توافر واستخدام البيانات المتعلقة بمخاطر وآثار الأمن الغذائي؛

(ك) مواصلة تعزيز التعاون والشراكات بين الجهات الفاعلة في مجالات العمل الإنساني والإنمائي والحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ وحقوق الإنسان من أجل منع التشرذم الناتج عن الكوارث والتصدي له، ومساعدة وحماية الأشخاص المشردين بسبب الكوارث، وتعزيز القدرة على الصمود والتوصل إلى حلول دائمة، بوسائل منها تضافر البرمجة والتمويل، والعمل مع السلطات الوطنية والمحلية على إدماج التشرذم الناتج عن الكوارث والحلول الدائمة في خطط التكيف والاستراتيجيات والسياسات والقوانين الوطنية المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث والتصدي لها؛

(ل) مواصلة تعزيز التعاون والممارسات على الصعيد الإقليمي لتقديم المساعدة والحماية والتوصل إلى حلول دائمة في الاستجابة للتشرذم الداخلي والعاور للحدود في سياق الكوارث وتغير المناخ، وتعزيز جمع البيانات ذات الصلة وتبادلها وتصنيفها وتوافقها التشغيلي على جميع المستويات من أجل تعزيز تدابير الاستجابة والتوصل إلى حلول دائمة، وزيادة تبادل أفضل الممارسات في هذا الصدد؛

(م) مواصلة تعزيز الجهود الرامية إلى منع ظهور المخاطر وتلبية الاحتياجات المتعلقة بالحماية والاستجابة لها في سياق الكوارث وتغير المناخ، وإدراج منظور الحماية في إدارة مخاطر الكوارث، وتعزيز قدرات الحماية في آليات تلبية الاحتياجات الإضافية المفاجئة، وتعزيز الحماية من العنف الجنساني والاستغلال والانتهاك الجنسيين، وضمان مركزية الحماية في الكوارث والنتائج الفعالة لحماية المتضررين وأشد الفئات ضعفاً؛

(ن) زيادة الجهود والاستراتيجيات للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وضمان مشاركتهن الكاملة والمجدية على قدم المساواة في عملية صنع القرار، من خلال إقامة شراكات مع المنظمات والمجموعات النسائية المحلية، ودعمها ببيانات مصنفة وتحليلات جنسانية دقيقة، بما في ذلك ما يتعلق منها بمخاطر الكوارث وما ينجم عنها من آثار وأوجه ضعف تعاني منها النساء والفتيات؛

(س) تعزيز قدرة المدارس على مواجهة الكوارث وسلامتها والحد من فترات الانقطاع عن التعليم أثناء الكوارث، بما في ذلك عن طريق ضمان حصول الجميع على تعليم جيد وزيادة التثقيف بشأن إدارة مخاطر الكوارث؛

(ع) تعزيز القدرات على تعميم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم في الاستراتيجيات والسياسات والبرامج، وتحسين جمع البيانات المصنفة حسب الإعاقة وتبادلها واستخدامها، وضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في إدارة مخاطر الكوارث وفي جميع مراحل دورة البرامج الإنسانية، بما في ذلك اتساقا مع المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني؛

(ف) زيادة الجهود الرامية إلى توفير وتمويل خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي التي تشمل عدة قطاعات والتي تُدمج بصورة منهجية في جهود التأهب والاستجابة والتعافي من أجل تلبية الاحتياجات ذات الصلة أثناء الكوارث على نحو فعال، والعمل في هذا الصدد على تحسين نطاق تغطية هذه الأنشطة وجودتها، وضمان أن يقلل الدعم المقدم من الوصم والتمييز والإقصاء وأن يُنفذ برؤية طويلة الأجل تعزز القدرات المحلية وقدرات المجتمعات المحلية على الصمود وتستفيد من النهج القائمة على الأدلة وأفضل الممارسات.